

Distr.: General
12 January 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية

الدورة الثانية

جنيف، ٢٤-٢٥ آذار/مارس ٢٠١٠

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

التطورات والتحديات التي تشهدها أسواق السلع الأساسية: الحالة الراهنة والصورة المرتقبة

التطورات التي شهدتها أسواق السلع الأساسية مؤخراً: الاتجاهات والتحديات

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

أدت الطفرة التي حدثت في معظم أسواق السلع الأساسية في عام ٢٠٠٨ إلى رفع الأسعار الاسمية إلى مستويات غير مسبوقه في التاريخ - وكذلك من حيث القيمة الحقيقية للفلزات والمعادن والنفط الخام - في منتصف العام. غير أن الأسعار انكشفت في النصف الثاني من العام، واستمر الاتجاه التنازلي حتى الربع الأول من عام ٢٠٠٩، ولم يبدأ التعافي المستدام إلا في الربع الثاني من العام. والغرض من مذكرة المعلومات الأساسية هذه هو استعراض التطورات في أسواق السلع الأساسية منذ منتصف عام ٢٠٠٨. وتناقش المذكرة اتجاهات الأسعار على الأجلين القصير والمتوسط، مع التأكيد على العوامل الرئيسية التي تؤثر على العرض والطلب - ومنها النمو المتطور للتجارة - في بعض الفئات الرئيسية للسلع الأساسية، كما تناقش التفاعل بين السلع الأساسية والأسواق المالية. كما تتناول المذكرة بإيجاز بعض تأثيرات هذه التطورات السوقية على البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية.

أولاً - مقدمة

١- أعدت أمانة الأونكتاد مذكرة المعلومات الأساسية هذه لتيسير المناقشات في الدورة الثانية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية، في إطار البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت. وتعرض المذكرة التطورات الأخيرة في أسواق السلع الأساسية وتناقش اتجاهات الأسعار على الأجلين القصير والمتوسط، مع التأكيد على العوامل الرئيسية التي تؤثر على العرض والطلب - ومنها النمو المتطور للتجارة - في بعض الفئات الرئيسية للسلع الأساسية (في الفرع الثاني). كما تتناول بإيجاز بعض تأثيرات هذه التطورات السوقية على البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية (في الفرع الثالث). ويتناول الفرع الرابع بعض الملاحظات الختامية، وي طرح بعض الأسئلة لتوجيه مداولات الخبراء.

ثانياً - التطورات التي شهدتها أسواق السلع الأساسية مؤخراً

ألف - الاتجاهات العامة

٢- بعد فترة من الزيادة المطردة في الأسعار، التي تزامنت مع حلول الألفية الجديدة، اعترت سوق السلع الأساسية اضطرابات شديدة في عام ٢٠٠٨. وارتفعت القيمة الاسمية لأسعار بعض السلع الأساسية إلى مستويات غير مسبوقه في منتصف العام، وكذلك القيمة الحقيقية لأسعار الفلزات والمعادن والنفط الخام. وبعد ذلك بقليل، تعرضت أسعار السلع الأساسية لانخفاض حاد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بازدياد التذبذب الاقتصادي العالمي والصدمات المالية، فهوت الأسعار إلى أدنى مستوياتها في بداية عام ٢٠٠٩ مع التباطؤ الشديد في النمو الاقتصادي العالمي. غير أن الأسعار بدأت في التصاعد في الربع الأول من عام ٢٠٠٩، رغم استمرار التراجع الاقتصادي العالمي؛ وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، ارتفع مؤشر الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية غير النفطية بنسبة ٢٠ في المائة، وعلى رأسها مجموعة المعادن والخامات والفلزات (الشكل ١). ومع ذلك، تظل الديناميات المستقبلية للأسعار في حالة من عدم اليقين.

٣- ورغم وجود عوامل مشتركة تؤثر على جميع أسواق السلع الأساسية، يُلاحظ أن ديناميات الأسعار تختلف من فئة سلعية إلى أخرى. فالتراجع الاقتصادي العالمي، مثلاً، لم يؤثر في جميع القطاعات بطريقة واحدة. فبعض القطاعات، مثل السكر والبن، استفادت من زيادة الطلب، في حين تأثرت قطاعات أخرى، مثل القطن، تأثراً شديداً بالأزمة. وبالمثل، اختلف تأثير الصدمات المناخية على فئات السلع الزراعية باختلاف هذه الفئات.

٤- ويمكن أن تُعزى الطفرة الطويلة في الأسعار (من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٨) جزئياً، إلى الطلب العالمي القوي والمستمر على السلع من جانب الاقتصادات الناشئة، وعلى رأسها الصين، وكذلك الهند. وتعزى أيضاً هذه الطفرة، جزئياً، إلى تأخر استجابة العرض للطلب بسبب نقص الاستثمار خلال العقد الماضيين. غير أن تفسير تقلب الأسعار في عام ٢٠٠٨ يتجاوز المؤشرات الأساسية للأسواق (أي عوامل العرض والطلب)، حيث لم تحدث تغيرات رئيسية مفاجئة في العرض والطلب، ولا تغيرات مهمة في مستويات المخزون خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨. ومع ذلك، حدثت زيادة غير عادية في حجم مشتقات السلع الأساسية كقنوات أصول، أدت إلى تقلبات في الاستثمارات القصيرة الأجل في الحوافز المالية، مما أسفر عن مزيد من انحراف الأسعار عن اتجاهاتها. وأطلق على هذا الاهتمام المتزايد بالسلع الأساسية كقناة أصول تعبير "الهيمنة المالية على أسواق السلع الأساسية"، وهو عامل جديد نسبياً في تحديد الأسعار في أسواق العقود السلعية الآجلة. وفي عام ٢٠٠٨، تأثرت هذه الأسواق تأثراً شديداً بردود فعل المؤسسات الاستثمارية إزاء تزايد حالات عدم اليقين الاقتصادي والمالي. وكان ارتفاع القيمة الاسمية لمشتقات السلع الأساسية أحد الأسباب الأساسية للزيادة في الأسعار، ومع اندلاع الأزمة، أدت السرعة في تسوية الأوضاع المستقبلية للسلع الأساسية إلى تفاقم الكساد وإلى تضخيم صدمات الأسعار^(١).

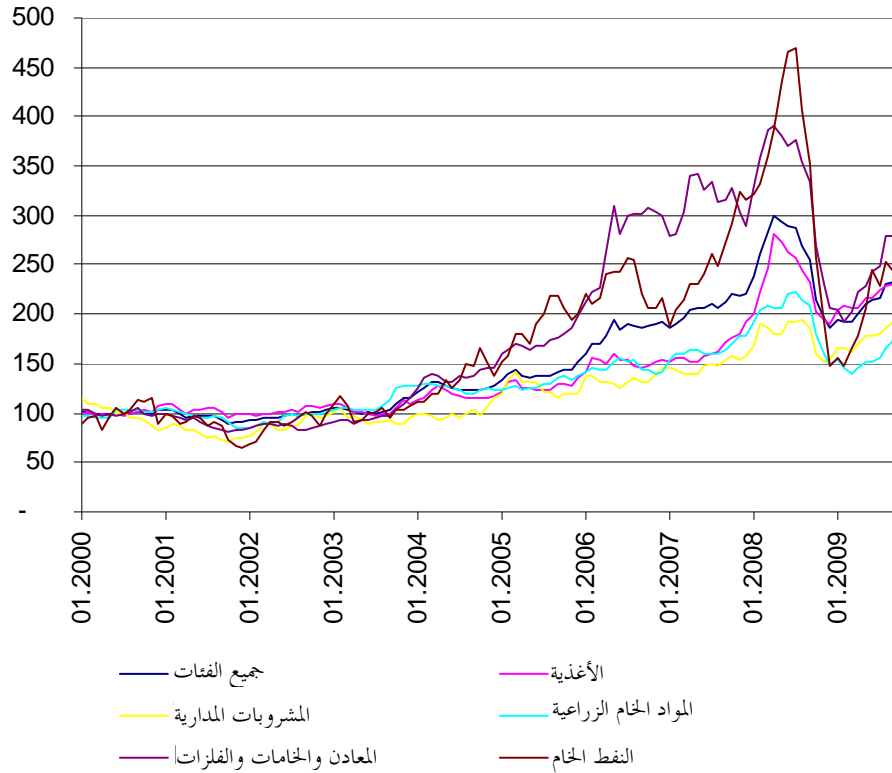
٥- وقد يكون السبب الرئيسي للزيادة العامة في أسعار السلع الأساسية اعتباراً من الربع الأول من عام ٢٠٠٩ هو "مجموعة الحوافز" التي نُفذت في عدد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفي بعض الاقتصادات الناشئة استجابة للأزمة الاقتصادية والمالية. ويتفاوت مدى وتأثير هذه الحوافز تفاوتاً كبيراً، غير أن جهود بعض البلدان النامية في هذا الصدد كانت غير مسبوقه. وتمثل إحدى مجموعات الحوافز هذه في خطة التحفيز الاقتصادي التي أطلقتها الصين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، البالغ قيمتها ٤٠٠٠ مليار يوان (٥٨٦ مليار دولار)، والتي تهدف أساساً إلى التوسع في البنية الأساسية (بناء طرق سريعة وطرق عامة وجسور جديدة) ودعم الصناعة التحويلية. وكان من نتائج ذلك محافظة الصين على وارداتها من الفلزات والمعادن، وإلى حد ما وارداتها من الطاقة والحبوب الغذائية، أو زيادة هذه الصادرات. فمثلاً، بلغت واردات الصين من الحديد ٥٨,١٠ مليون طن في تموز/يوليه ٢٠٠٩، وهو ما يزيد بنسبة ٤٦,٧ في المائة على مثيله في نفس الفترة من العام السابق، ليحقق بذلك مستوى قياسي غير مسبوق. وبالمثل، حققت واردات الصين من النحاس المنقى، في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، مستوى غير مسبوق، بلغ ٣٧٨ ٩٤٣ طناً، أي زيادة نسبتها ٣٩٨ في المائة بالمقارنة مع أعلى رقم سبق تحقيقه. كما نجحت الصين في ملء جميع خزانات احتياطها النفطي الأربعة التي أنشأتها منذ عهد قريب نسبياً، والتي تبلغ سعتها حوالي ١٠٠ مليون برميل. وفيما يتعلق بالحبوب الغذائية، رفعت الصين الحد الأدنى

(١) انظر الأونكتاد (٢٠٠٩). تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٩. منشورات الأمم المتحدة. رقم المبيع E.09.II.D.16. نيويورك وجنيف. الفصل الثاني.

لأسعار شراء محاصيل بعض هذه الحبوب. كما تعززت هذه الاتجاهات بفضل سياسة تكديس السلع، وبناء مخزون استراتيجي، وبفضل المساندة الفعالة من الحكومة الصينية، (المتثلة في الدعم المالي المقدم من مكتب الاحتياطي الحكومي).

الشكل ١

مؤشرات أسعار السلع الأساسية بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية،
كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ (٢٠٠٠=١٠٠)



المصدر: الأونكتاد، إحصاءات أسعار السلع الأساسية.

٦- وتستعرض الفروع التالية بإيجاز الاتجاهات الرئيسية للتطورات السعرية في مختلف القطاعات.

باء - الزراعة

الحبوب

٧- في منتصف عام ٢٠٠٨، وصلت أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق الدولية إلى أعلى مستوياتها خلال ٣٠ عاماً، وذلك قبل أن تنخفض انخفاضاً حاداً في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ ومستهل عام ٢٠٠٩، ثم عودتها إلى الارتفاع في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩.

لتزيد بكثير عن مستوياتها قبل عام ٢٠٠٨. وفي منتصف عام ٢٠٠٨، أدت أزمة الغذاء، ونقص المحاصيل من جراء الصدمات المناخية في عدد من المناطق الرئيسية المنتجة للقمح، مثل أستراليا، إلى مزيد من الضغط على الأسعار. وبالمثل، كان من شأن الانخفاض الطفيف في الإنتاج العالمي للقمح في نهاية موسم ٢٠٠٨/٢٠٠٩، الذي يُعزى إلى انخفاض المحصول في أوروبا والولايات المتحدة، والذي لم تقابله زيادات في الإنتاج في بلدان مثل الأرجنتين وجمهورية إيران الإسلامية، أن يساعد على انطلاق الاتجاه المتصاعد للأسعار (واستمراره).

٨- ويختلف وضع الذرة اختلافاً طفيفاً عن القمح. فقد أدت الأحوال الجوية الاستثنائية في البلدان الرئيسية المنتجة للذرة - رغم ظروف الجفاف التي أصابت الأرجنتين والصين، إلى تحقيق ثاني أعلى محصول في التاريخ في عام ٢٠٠٩، وذلك بعد الرقم القياسي الذي تحقق في العام السابق. ورغم الارتفاع الأولي للأسعار، ربما تحسباً للتأثير السلبي لظروف الجفاف في الأرجنتين والصين على العرض، أثبت ارتفاع الأسعار أنه قصير الأمد، حيث أدى التراجع الاقتصادي العالمي إلى انخفاض الطلب على اللحوم، ومن ثم انخفاض الطلب على الذرة المستخدم لأغراض تغذية الحيوانات. علاوة على ذلك، تسبب انخفاض أسعار النفط في تباطؤ الاستخدام الواسع النطاق للذرة في إنتاج الإيثانول في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ومع ذلك، تشير التقديرات المتعلقة بالفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى أن زيادة الطلب على الوقود الأحفائي سيعيد أسعار الذرة إلى الاتجاه التصاعدي مرة أخرى^(٢).

٩- وفي عام ٢٠٠٩، كان للأحوال الجوية الممتازة تأثير على إنتاج الأرز في العديد من الاقتصادات الآسيوية، منها باكستان وتايلند وتايوان (المقاطعة الصينية) وجمهورية كوريا والهند. وعلى غرار الذرة، كان المتوقع أن يحقق إنتاج الأرز مستويات قياسية تضاهي مستويات عام ٢٠٠٨. ورغم هذه التوقعات، تذبذبت أسعار الأرز طوال عام ٢٠٠٩، وإن ظلت أعلى من مستوياتها قبل عام ٢٠٠٨. ويعزى ذلك أساساً إلى ارتفاع أسعار الشحن التي انعكست على تكلفة الأرز المستورد.

السكر

١٠- وأدت الأحوال الجوية غير المواتية في البلدان الرئيسية المنتجة للسكر، مثل الاتحاد الروسي والبرازيل والصين والمكسيك والهند، إلى توقع انخفاض مستوى إنتاج السكر في الموسم ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وبالإضافة إلى تأثير العوامل المناخية، لا يزال انخفاض مستويات الإنتاج يعكس قلة الاستثمار في قطاع السكر بسبب انكماش أسعاره في الأسواق الدولية. غير أن ازدياد الطلب على السكر جعله أفضل السلع الأساسية "المرنة" أداءً خلال العام، حيث حققت أسعاره أعلى مستوياتها منذ ثمانينات القرن الماضي.

(٢) للاطلاع على مزيد من المناقشات المفصلة للعلاقة بين أسعار المواد الغذائية والطاقة، انظر وثيقة الأونكتاد TD/B/C.I/MEM.2/8 المعنونة "The future energy matrix and renewable energy: implications for energy and food security".

المشروبات المدارية الخفيفة

١١- لم تتبع المشروبات المدارية الخفيفة نمطاً متجانساً من حيث تقلبات الأسعار (الشكل ٢). فمن جهة، أدى الارتفاع المتواصل في الاستهلاك العالمي للبن، رغم التراجع الاقتصادي والعجز التاريخي في المخزون، إلى تصاعد اتجاه أسعار البن في عام ٢٠٠٩. ومع ذلك، تشير بعض التوقعات إلى انتكاس السعر في الأجل القريب. ومن جهة أخرى، أخذت أسعار الكاكاو اتجاهًا تنازلياً خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩، قبل أن تعود إلى التصاعد في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ويتوقع أن تساعد الخسائر المتوقعة في المحاصيل، الناجمة جزئياً عن ظاهرة النينو، على استمرار ارتفاع الأسعار في الأجل القريب.

١٢- وعلى عكس معظم السلع الأساسية، وصلت أسعار الشاي إلى ذروة ارتفاعها خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠٠٩، وذلك بعد الانخفاض في الأسعار الذي ميّز النصف الثاني من عام ٢٠٠٨. وتعزى هذه الزيادة في المقام الأول إلى التضافر بين الأحوال الجوية غير المواتية والطلب القوي على الأنواع الفاخرة من الشاي في الاتحاد الروسي والشرق الأوسط. كما أسهمت الاضطرابات السياسية في بعض البلدان المصدرة الرئيسية (مثل كينيا) والزيادة الكبيرة في أسعار الأسمدة، في زيادة النقص في إمدادات الشاي.

المواد الزراعية الخام

١٣- بالإضافة إلى ما يواجهه قطاع القطن من تحديات قديمة العهد، مثل الاحتلالات في النظام التجاري الدولي والقيود الهيكلية الشائعة في العديد من البلدان المنخفضة الدخل المعتمدة على السلع الأساسية، عانى هذا القطاع أيضاً من مزيد من الضربات بسبب الانتكاس الاقتصادي العالمي. وفي عام ٢٠٠٩، تفاقمت الأزمة في قطاع القطن بسبب ما يعتبر أشد انخفاض سنوي على الإطلاق في استهلاك القطن. وواجهت قطاعات أخرى، مثل قطاع المطاط، اتجاهًا تنازلياً في الأسعار خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩، قبل أن يتعافى في الربعين الثاني والثالث من العام ليصل إلى المستوى الذي كان عليه في عام ٢٠٠٦. وكان هذا الانخفاض السعري يعزى أولاً إلى انخفاض الطلب على المطاط من جانب صناعة السيارات، في حين يعزى الفضل في الانقلاب اللاحق للأسعار إلى زيادة طلب الصين وإلى التطورات التي حدثت في أسعار النفط الخام (الشكل ٢).

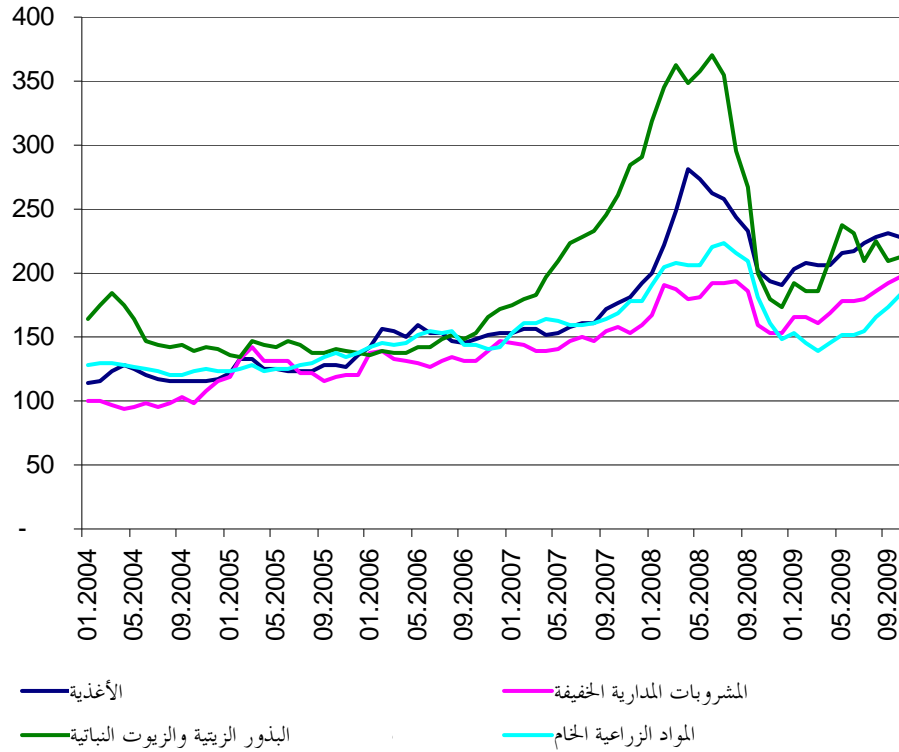
البذور الزيتية والزيوت النباتية

١٤- بعد الاتجاه التنازلي للأسعار خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩، عادت أسعار فول الصويا وزيت فول الصويا إلى الارتفاع في الربعين الثاني والثالث من العام. وتعزى هذه الزيادة أساساً إلى الفاقد في المحصول بسبب الجفاف الشديد الذي أصاب بلدان أمريكا الجنوبية المنتجة له، مثل الأرجنتين، إضافة إلى زيادة الطلب عليه من الصين. ويتوقع أن يؤدي

نقص العرض، المتوقع حدوثه من جراء ظاهرة النينيو في جنوب شرق آسيا، إلى المحافظة على الاتجاه المتصاعد للأسعار (الشكل ٢).

الشكل ٢

مؤشر أسعار السلع الأساسية الزراعية بالسعر الجاري والسعر الثابت لدولار الولايات المتحدة، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ (٢٠٠٠=١٠٠)



المصدر: الأونكتاد، إحصاءات أسعار السلع الأساسية.

جيم - الطاقة

١٥ - ارتفعت أسعار النفط الخام من نحو ١٠ دولارات للبرميل في عام ١٩٩٩ إلى ما يقرب من ١٥٠ دولاراً للبرميل في منتصف عام ٢٠٠٨ (خلال أقل من عقد)، ثم انخفض انخفاضاً حاداً في نهاية عام ٢٠٠٨ ليصل إلى نحو ٣٠ دولاراً للبرميل، وبقيت الأسعار تتأرجح عند هذا المستوى خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩، ثم عادت إلى الارتفاع التدريجي في نهاية عام ٢٠٠٩ إلى ما بين ٧٠ و ٨٠ دولاراً للبرميل (الشكل ٣).

١٦ - وكان هذا التراجع الحاد في سعر النفط عن ذروته التي وصل إليها في تموز/يوليه ٢٠٠٨ نتيجة لمجموعة مترابطة من العوامل، هي: تراجع عمليات المضاربة (كما في حالة السلع الأساسية الزراعية)، والانكماش الشديد في الطلب على النفط الخام بسبب الأزمة الاقتصادية، ونضوب فرص الحصول على التمويل نتيجة للاهتبار المالي. كما تسبب الانخفاض

في حجم الصفقات التجارية إلى مزيد من الإلغاء لعمليات الشحن وللطلب على السفن لنقل النفط الخام، مما انعكس في شكل انخفاض حاد في مؤشر البلطيق للبضائع الجافة الذي يمثل معدلات الشحن السائب على ٤٠ طريقاً في جميع أنحاء العالم.

١٧- ورغم التحسن في أسعار النفط الخام خلال عام ٢٠٠٩، من المرجح أن تظل الأسعار على الأمد القريب أدنى من ١٠٠ دولار نظراً للتداخل بين المشاكل المتعلقة بجانب العرض والطلب، مما يؤثر على وتيرة توسيع القدرات الإنتاجية. ويتمثل أحد الأسباب الرئيسية للانتعاش الكبير في الأسعار في عام ٢٠٠٩، وإن كان انتعاشاً جزئياً، في التزايد السريع في الطلب من جانب الصين والهند، مما أدى إلى تعويض الانكماش في الطلب إلى حد بعيد في منطقة بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومن شأن توقع مزيد من التزايد في الطلب، نتيجة للانتعاش المقاس في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى الاستجابة البطيئة من جانب العرض (بسبب إلغاء أو إرجاء بعض مشاريع الاستثمار الكبرى)، أن يتسبب في مزيد من الضغط التصاعدي على الأسعار. غير أن الشك الذي يحيط بالبيئة التنظيمية المستقبلية لبورصات السلع النفطية والأسواق غير الرسمية، يحجب توقعات الأسعار. علاوة على ذلك تعتمد الأسعار المرتقبة للنفط على مدى تركيز خطط الإنعاش المستقبلية على قطاع النفط. كما أن الأوضاع المالية، ولا سيما إمكانية الحصول على القروض في أعقاب الأزمة المالية، ستحدد على الأرجح وتيرة الاستثمار في الصناعات النفطية والهيدروكربونية، ومن ثم القدرات التوريدية، في السنوات المقبلة.

١٨- وفي الوقت نفسه، اكتشفت رواسب نفطية ضخمة جديدة في عدد من البلدان الرئيسية، مثل أنغولا والبرازيل والكونغو. كما اكتشفت بعض الرواسب الضئيلة في بلدان مثل غانا وفييت نام والكاميرون وكينيا، كما اتسع نطاق القدرة الإنتاجية في كازاخستان، وأتيحت فرص جديدة للاستثمار من جانب شركات النفط الأجنبية والوطنية في بلدان مثل الجزائر والعراق. وتشير تقارير الوكالة الدولية للطاقة إلى أن الطلب العالمي على النفط في عام ٢٠٠٩ يتوقع أن ينخفض على أساس سنوي ليصل إلى ٨٤,٩ مليون برميل يومياً - أي بمقدار ١,٤ مليون برميل في اليوم^(٣). وقد يعقب ذلك ازدياد الطلب ليلبلغ ٨٦,٣ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٠. ولتلبية هذا الطلب، يتوقع أن يصل إنتاج البلدان غير الأعضاء في الأوبك من النفط الخام إلى ٥١,٣ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠٩، مع توقع نمو العرض ليصل إلى ٥١,٦ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٠. وبالمثل، يقدر أن إنتاج البلدان الأعضاء في الأوبك من النفط الخام سيرتفع ارتفاعاً طفيفاً من ٢٨,٧ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٩ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٠. وتعتمد أيضاً سيناريوهات العرض والطلب المتعلقة بالنفط، ومن ثم أسعاره، على حجم المخزونات الموجودة أساساً في البلدان المستوردة وعلى الطاقات الاحتياطية لمصدري النفط من البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في

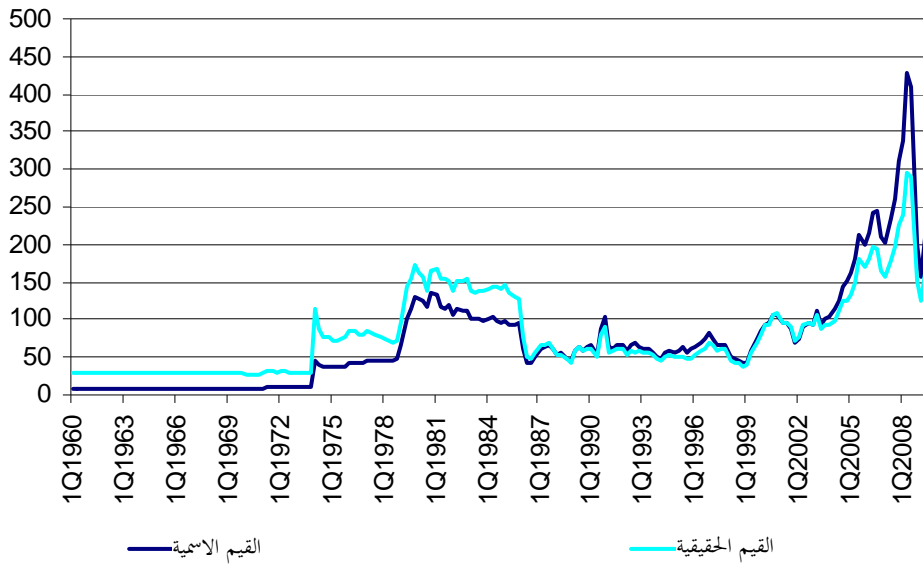
(٣) مليون برميل يومياً تعادل ٥٠ مليون طن في العام.

الأوبك (حيث تحوز البلدان الأعضاء في الأوبك طاقات احتياطية أعلى). وتعتمد كذلك على مستوى المنافسة ودرجة التعاون بين المصدرين والمستوردين^(٤).

١٩- وسارت أسعار الفحم والغاز على نمط مماثل لنمط النفط الخام. ويشعر بعض مستوردي الغاز بقلق متزايد إزاء اعتمادهم الاستراتيجي على المنتجين الرئيسيين، مثل اعتماد الاتحاد الأوروبي على الاتحاد الروسي. غير أن هذا القلق قد يفتقر إلى الأساس في هذا العام، حيث يتوقع أن ينخفض الاستهلاك العالمي من الغاز، على أساس سنوي، بنسبة ٣ في المائة في عام ٢٠٠٩. ومع ذلك، من الأرجح أن تعتمد أسعار الغاز مستقبلاً على قدرة التحالف الحديث العهد بين بعض البلدان الرئيسية المنتجة للغاز على الاحتذاء بتجربة الأوبك، وذلك، مثلاً، عن طريق محفل البلدان المصدرة للغاز الذي أنشئ في طهران في عام ٢٠٠١ وأخذ شكله القانوني في موسكو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وفيما يتعلق بالفحم، قد يكون للشواغل البيئية المستمرة تأثير رئيسي على الأحوال السوقية في المستقبل القريب. غير أن هناك الكثير من الأمور التي سوف تعتمد على مدى الوصول إلى اتفاق ملزم قانوناً بشأن مستويات الانبعاثات في أعقاب مؤتمر كوبنهاغن المتعلق بالمناخ.

الشكل ٣

سعر النفط الخام (مؤشر الأسعار الاسمية والحقيقية)، الربع الأول لعام ١٩٦٠ - الربع الثاني لعام ٢٠٠٩



المصدر: الأونكتاد، إحصاءات أسعار السلع الأساسية.

(٤) الوكالة الدولية للطاقة (٢٠٠٩). التقرير الشهري المتعلق بسوق النفط. ١١ كانون الأول/ديسمبر.

<http://www/iea/org>

دال - الفلزات والمعادن

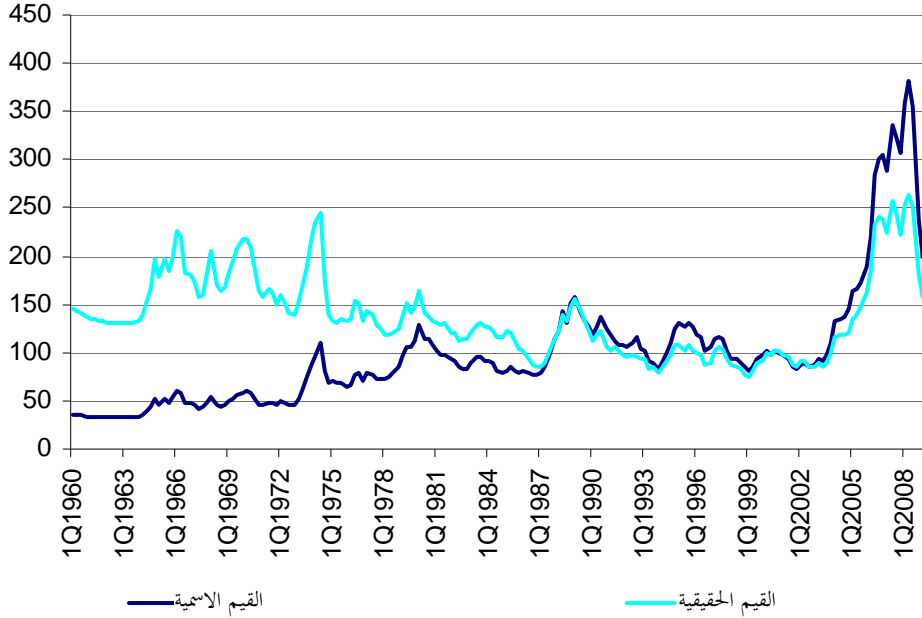
٢٠- أدت الأسعار القياسية، وصافي الأرباح، والخطط الطموحة للتوسع في المناجم في النصف الأول من عام ٢٠٠٨، بالنسبة إلى معظم المعادن والفلزات، إلى تدهور مفاجئ في الأسعار (الشكل ٤)، وإلى انخفاض الإنتاج وإغلاق مناجم في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ والنصف الأول من عام ٢٠٠٩. وفي منتصف عام ٢٠٠٩، بدأ انتعاش طفيف في السلع الأساسية الصلبة، بيد أن استمرارية هذا الانتعاش غير مضمونة. وفي هذه الأوقات التي تلفها سحابة من عدم اليقين، يظل الدمج خياراً جذاباً للعديد من شركات التعدين. ويمكن اعتبار المفاوضات الحصرية التي جرت في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ بين شركة Rio Tinto وشركة Iron Ore بشأن رواسب وادي الحديد الموجود في غرب أستراليا، والمملوك للشركة الأخيرة، وكذلك تملك شركة CMN التابعة لشركة China Minmetals لشركة OZ Minerals الأسترالية للمناجم، التي تعتبر ثاني أكبر منتج للزنك في العالم، من الأمثلة الجيدة على هوس الاندماج الذي من شأنه أن يمارس ضغطاً تصاعدياً على الأسعار.

الألومنيوم

٢١- انخفضت أسعار الألومنيوم خلال كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٩ بنحو ٦ في المائة من جراء انخفاض الطلب وما صاحبه من ارتفاع في المخزونات العالمية (ارتفعت المخزونات في بورصة لندن للمعادن بنسبة ١٨ في المائة). وكان المعروض من الألومنيوم كبيراً جداً في بداية العام بسبب التباطؤ الاقتصادي العالمي. وخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩، انخفض معدل استخدام الطاقة الإنتاجية الأولية للألومنيوم بنسبة ٧,٥ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٠٨. وتُعزى الزيادات التي تحققت في الإنتاج في الفترة من شباط/فبراير ٢٠٠٩ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى قوة الطلب على الألومنيوم من جانب الصين لغرض تكديسه، لا إلى انخفاض المخزونات العالمية من المعادن (تضاعفت تقريباً أرصدة المخزونات في بورصة لندن للمعادن في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩). ثم ارتفعت أسعار الألومنيوم بحوالي ١٦ في المائة في الفترة من تموز/يوليه إلى آب/أغسطس ٢٠٠٩، ويُعزى ذلك أساساً إلى الكميات الكبيرة من المعادن اللازمة للوفاء بالعقود التي سبق إبرامها. ورغم العلامات الأولى الدالة على حدوث انتعاش اقتصادي في الربع الثاني من عام ٢٠٠٩، لا تزال العوامل الأساسية للسوق ضعيفة، حيث يُتوقع أن يصل الإنتاج السنوي في عام ٢٠٠٩ إلى نحو ٢٣,٣٥ مليون طن (أي بانخفاض مقداره ١٠ في المائة عن مستواه في عام ٢٠٠٨).

الشكل ٤

المعادن والخامات والفلزات (مؤشر الأسعار الاسمية والحقيقية) من الربع الأول لعام ١٩٦٠ إلى الربع الثاني لعام ٢٠٠٩



المصدر: الأونكتاد، إحصاءات أسعار السلع الأساسية.

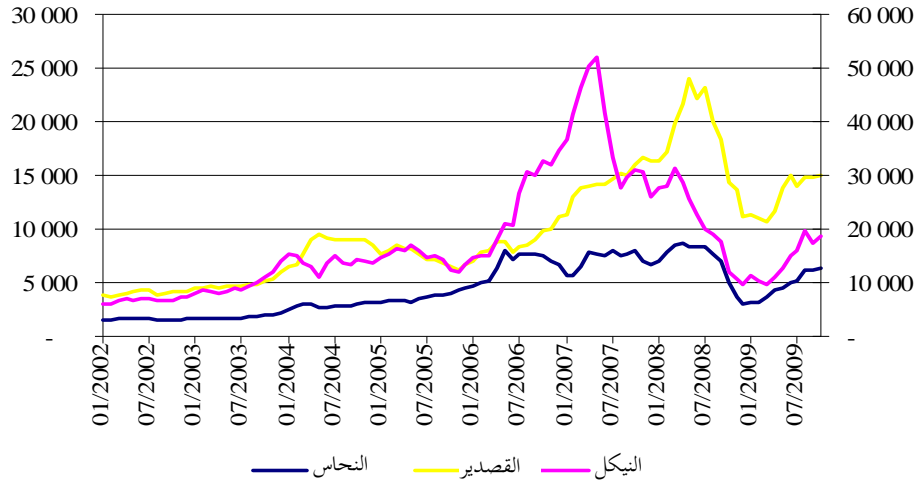
النحاس

٢٢- تأثرت أسعار النحاس، خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩، تأثيراً سلبياً بالأوضاع الاقتصادية العالمية غير المواتية (الشكل ٥)، مما أدى إلى انكماش الطلب، وتخفيض وإغلاق المناجم ومصانع التنقية العاملة، وإرجاء المشاريع الجديدة أو إلغائها في حالات معينة. ومن ناحية العرض، كان يُتوقع أن يزداد الإنتاج بنسبة ٣ في المائة في عام ٢٠٠٩ ليصل إلى نحو ١٥,٩ مليون طن، ولكن كان يُتوقع أن ينخفض إنتاج النحاس المنقى نتيجة لانخفاض الطاقة التشغيلية في مصانع التنقية (تبلغ حالياً ٧٧ في المائة، وهو أدنى مستوى منذ عام ١٩٨٩). ونظراً للأزمة الاقتصادية والمالية، يُتوقع انخفاض الطلب على النحاس من أسواقه التقليدية في اليابان والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بنسبة كبيرة تبلغ ٤٤ في المائة لليابان، و٢٥ في المائة للاتحاد الأوروبي، و١٥ في المائة للولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن زيادة صافي واردات الصين، التي يُتوقع أن تتضاعف أكثر من ضعفين بسبب صافي الواردات من الفلزات المنقاة في عام ٢٠٠٩ (على نحو ما قدره الفريق الدراسي الدولي المعني بالنحاس) قد يكون له تأثير يعكس على الأسعار. وقد تدهورت أسعار النحاس في نهاية عام ٢٠٠٨ لتقترب من ٢٧٠٠ دولار للطن، ولكنها تحسنت تحسناً كبيراً في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ لتصل في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ إلى ٧٠٠٠ دولار للطن. ويُتوقع حدوث زيادة في الإنتاج العالمي من النحاس في عام ٢٠١٠، مع افتتاح مواقع إنتاج جديدة، مثل توسعة مشروع

Xstrata's El Teniente في شيلي (بقدررة إنتاجية سنوية مقدارها ١٠٠ ٠٠٠ طن متري) ومشروع فنداتا كونكولا للتعدين الجوي في زامبيا (١٥٠ ٠٠٠ طن متري). ومن شأن ذلك أن يمارس ضغطاً تنازلياً على الأسعار في سياق استمرار الأزمة الاقتصادية والمالية.

الشكل ٥

أسعار النحاس والقصدير والنيكل بدولارات الولايات المتحدة للطن، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩



المصدر: الأونكتاد، إحصاءات أسعار السلع الأساسية.

النيكل

٢٣ - مع الارتفاع المفاجئ في أسعار النيكل في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ إلى أكثر من ٥٠ ٠٠٠ دولار للطن في منتصف عام ٢٠٠٧ (الشكل ٥)، اتجه منتج الفولاذ غير القابل للصدأ إلى استخدام معادن خفيفة أخرى منخفضة التكلفة، مثل المغنيز كبديل للنيكل، كما ازداد انخفاض الطلب مع اندلاع الأزمة الاقتصادية. ويُتوقع أن ينخفض استهلاك الاتحاد الأوروبي من النيكل بنسبة ٧,٩ في المائة خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، في حين يُتوقع أن ينخفض الاستهلاك في الولايات المتحدة واليابان بنسبة ٩,٧ في المائة و ١٦,٢ في المائة على التوالي^(٥). وقد اتخذت الأسعار اتجاهًا تنازلياً بعد أن وصلت إلى ذروتها في عام ٢٠٠٧، كما يُتوقع أن يواصل الإنتاج انخفاضه بسبب تخفيض طاقات مشاريع التعدين والصهر في العالم أو إغلاقها أو إغلاقها بصورة مؤقتة أو إرجائها بصورة نهائية. غير أن مجموعة الحوافز الصينية الضخمة البالغة ٥٨٦ بليون دولار، التي أُشير إليها سابقاً، ساهمت في

(٥) Pariser H and Bhar R. Nickel price volatility. Alloy Metals and Steel Market Research. Xanten, Germany.

دعم الأسعار، بل في رفعها في عام ٢٠٠٩. ويشير الفريق الدراسي الدولي للنikkel^(٦) إلى أن واردات الصين من النikkel المنقى ازدادت بنحو ٧٩ في المائة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩. وبعد فترة من الركود انخفضت خلالها أسعار النikkel إلى أقل من ١٠ ٠٠٠ دولار للطن، استعادت الأسعار عافيتها بصورة طفيفة في الربع الأول من عام ٢٠٠٩ وبصورة أقوى في منتصف العام نفسه، ثم تأرجحت حول ١٧ ٠٠٠ دولار للطن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وفي نهاية عام ٢٠٠٩، بدت توقعات سوق النikkel غير واضحة؛ ولا سيما مع وصول المخزونات إلى ١٣٢ ٦٦١ طناً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وهو أعلى مستوى خلال ١٤ عاماً على الأقل.

الرصاص

٢٤- تأثر سوق الرصاص بنفس العوامل التي تأثرت بها أسواق الفلزات الأخرى منذ بداية عام ٢٠٠٩. ويُتوقع أن ينخفض الإنتاج العالمي من رصاص المناجم بنسبة ٠,٤ في المائة في عام ٢٠٠٩، وهو ما يُعزى أساساً إلى التباطؤ الاقتصادي، في حين يُتوقع أن يزيد إنتاج الرصاص المنقى بنسبة ٢,٢ في المائة. ويُتوقع أيضاً ازدياد الطلب العالمي على معدن الرصاص المنقى، وهو ما يُعزى أساساً إلى الزيادة الحادة في استهلاك الصين للرصاص، التي من المقدّر أن تصل نسبتها إلى ٢٦ في المائة. وقد يؤدي الفائض السوقي البالغ نحو ١٥٣ ٥٠٠ طن في عام ٢٠٠٩ إلى مزيد من الزيادة في مخزونات بورصة لندن للمعادن. وفي الفترة من بداية العام إلى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، ازدادت مخزونات الرصاص في مستودعات بورصة لندن للمعادن بنسبة ١٧٧ في المائة.

القصدير

٢٥- شهدت أسواق القصدير تطورات مماثلة لتلك التي شهدتها أسواق الفلزات غير الحديدية (الشكل ٥). أما إعادة تشغيل مواقع التعدين في إندونيسيا (التي أغلقتها الحكومة في آب/أغسطس ٢٠٠٩) والتوسع في الطاقة الإنتاجية في بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وفي بيرو فمن المرجح أن تؤدي إلى زيادة إنتاج القصدير في المستقبل القريب. كما يؤثر تقلب سعر دولار الولايات المتحدة في تطور سعر القصدير، حيث لا تزال عمليات المضاربة عاملاً مهماً في سوق المعادن الخسيسة.

الزنك

٢٦- بلغ سعر الزنك ١ ١١٢ دولار للطن في الشهرين الأولين من عام ٢٠٠٩، ثم بدأ الارتفاع الحاد لأسعاره في نهاية آب/أغسطس ٢٠٠٩ لتصل إلى ٢ ٠٧٢ دولار للطن في تشرين الأول/أكتوبر من نفس العام. وكانت مواقع استخراج وتنقية الزنك مغلقة مؤقتاً

(٦) International Nickel Study Group. The ongoing economic crisis and nickel. *INSG Insight*. No. 8

أو نهائياً في العالم خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩. ومن ثم، يُتوقع أن ينخفض الإنتاج العالمي من الزنك الخام والزنك المركز في عام ٢٠٠٩ (بنسبة ٥,٥ في المائة) ومن الفلز المنقى (بنسبة ٥,٨ في المائة). وأثرت الأزمة اقتصادية عالمية كذلك على الاستهلاك العالمي من الزنك المنقى، حيث يُتوقع أن ينخفض انخفاضاً حاداً في عام ٢٠٠٩ (بنسبة ٩,٥ في المائة)، رغم الزيادة الكبيرة التي تحققت في استهلاك الصين من الزنك وفي صافي وارداتها منه، والتي بلغت ١٥,٤ في المائة و٥٩٦ في المائة على التوالي. وحققت مخزونات بورصة لندن للمعادن زيادة في الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٩، حيث زادت على ٢٧٥ ٤٥٥ طن في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وهو مستوى يزيد بنسبة ١,٨ مرة على مستواه في بداية العام، وهو أيضاً أعلى مستوى منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وفي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، اتسم السوق بالتوازن التام. غير أن الاتجاه التنزلي للمخزونات في نهاية عام ٢٠٠٩ يُتوقع أن يستمر في الأجل القريب، وقد يؤدي إلى زيادات متواضعة في الأسعار.

خام الحديد

٢٧- جرت العادة على التفاوض بشأن أسعار خام الحديد بين الشركات الثلاث الكبرى المنتجة لخام الحديد (وهي Vale، BHP، وRio Tinto) وقطاع صناعة الفولاذ - والصين بشكل رئيسي، التي تستأثر بنحو نصف واردات العالم من خام الحديد، إضافة إلى المستهلكين الرئيسيين الآخرين وهما اليابان وجمهورية كوريا. وتحدد العقود الأولى المبرمة بين هذه الأطراف السعر المعمول به طوال العام. غير أن الوضع اتسم بمزيد من التعقد في عام ٢٠٠٩، حيث استغرق الاتفاق على سعر العام وقتاً طويلاً. وتجاهلت الصين الاتفاق المبرم بين شركة Rio Tinto الأسترالية وشركات الفولاذ في اليابان وجمهورية كوريا بشأن تخفيض سعر خام الحديد، ولم تعر اهتماماً للعقد الطويل الأجل المبرم، وفضّلت بدلاً من ذلك أن تتعامل مع السوق الحاضرة. وفي الوقت نفسه، قد تعتبر العلاقات بين شركة Rio Tinto والصين قوة دافعة في عملية التطور المستمرة لأسعار خام الحديد.

الذهب

٢٨- رغم التقلبات الشهرية في الأسعار، سجلت أسعار الذهب أعلى مستوياتها خلال السنوات الثلاث الأخيرة، حيث وصل متوسط سعر الأوقية إلى ٩٤١,٤٣ دولار في عام ٢٠٠٩. ويُعزى ذلك أساساً إلى النظر إلى الذهب على أنه استثمار مأمون في مواجهة التوقعات الاقتصادية غير المؤكدة، في وقت ضعفت فيه الثقة في دولار الولايات المتحدة. وتشير إحصاءات مجلس الذهب العالمي إلى أن الاستثمار المحدد في الذهب (الطلب على السبائك والعملات) ازداد بنسبة ١٥٤ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠٠٩، مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٠٨. كما حققت استثمارات أخرى، مثل الاتجار في الأموال أو المنتجات المماثلة في البورصة، مستوى قياسياً في الربع الأول من عام ٢٠٠٩ (بلغ ٥٤٠ في المائة بالمقارنة

مع الربع الأول من عام ٢٠٠٨)، غير أن السوق عادت إلى وضع أكثر معقولة في الربع الثاني من عام ٢٠٠٩. وقد تُعتبر العوامل الأساسية للسوق متوازنة، حيث انخفض طلب قطاع الجواهرات على الذهب (هبط بنسبة ٢٢ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠٠٩، مما يعكس اضطراباً اقتصادياً عاماً وارتفاعاً في أسعار الذهب). ويتمثل الاستثناء الوحيد في الصين القارية التي ارتفع طلبها على ذهب الحلي بنسبة ٦ في المائة خلال الفترة نفسها. وانخفض كذلك طلب القطاع الصناعي بنسبة ٢٦ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠٠٩. ومن جانب العرض، ارتفع إنتاج المناجم ارتفاعاً طفيفاً خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩. ونظراً لإقبال المصارف المركزية على شراء الذهب، ولا سيما في الأسواق الناشئة، واستمرار الرغبة في الاتجار بالأموال في الذهب كفضة أصول، ظل سعر الذهب مرتفعاً في الربع الأخيرة من عام ٢٠٠٩. ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه في الربع الأول من عام ٢٠١٠.

٢٩- ورغم التطورات الإيجابية التي شهدتها عام ٢٠٠٩، لا تزال التوقعات المتعلقة بالفلزات والمعادن الأساسية يلفها الغموض خلال عام ٢٠١٠. ومن شأن التعافي التدريجي للاقتصاد العالمي أن يدعم الاتجاه التصاعدي لأسعار هذه المجموعة من السلع، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ. ومن المرجح أن يؤثر الانخفاض الكبير في واردات الصين المسجلة في آب/أغسطس على التوازن السنوي الكلي بين العرض والطلب. ويدل ذلك عن أن أي انتعاش قوي في أسعار الفلزات والمعادن سوف يتوقف على الأرجح على قوة الانتعاش الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة خلال العام القادم، ولا سيما في الصين، وعلى مدى قوة تأثير ذلك على النشاط الاقتصادي في سائر أنحاء العالم.

ثالثاً - بعض آثار التطورات التي شهدتها مؤخراً قطاع السلع الأساسية

ألف - تقلب أسعار السلع الأساسية

٣٠- تتعرض أسعار السلع الأساسية بصورة مستمرة لأنماط دورية من الانتعاش والكساد، وإن كانت تدور حول اتجاه طويل الأجل يتسم بالثبات أو التنازل. ولا تزال التحولات في عوامل العرض والطلب تشكل عاملاً رئيسياً في تفسير تقلبات الأسعار في الأجل المتوسط والأجل الطويل. ومع ذلك، يبدو أن التفاعل الوثيق بين أسواق السلع الأساسية والأسواق المالية، في السنوات الأخيرة، قد ساهم بدرجة كبيرة في تقلب الأسعار. كما أن العناصر الفاعلة الجديدة، مثل الصناديق التحوطية، وكذلك الأدوات المالية الجديدة، التي تشمل كلاً من الاتجار المربوط بمؤشر السلع الأساسية ومشتقات سوق السلع الأساسية، قد حددت النتائج السوقية، فأثرت على الأسعار عن طريق عمليات المضاربة، وتجارة المراجحة، والسلوك الجماعي، والأخذ بأسباب السلامة، وغير ذلك من السمات الشائعة في الأسواق المالية. ورغم أنه يصعب في كثير من الأحيان فصل قوى الأسواق التقليدية عن العوامل المالية، إلا أن

هناك اعترافاً عاماً بأن العوامل الأساسية للسوق لا يمكنها أن تفسر دورة الانتعاش والكساد المذهلة في أسعار السلع الأساسية التي حدثت في السنوات الأخيرة.

٣١- ورغم أن تقلبات الأسعار جزء لا يتجزأ من أسواق السلع الأساسية، فإن التقلب الشديد في الأسعار يضر بالبلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية والمستوردة لها على حد سواء. والواقع أن التقلب الشديد في أسعار السلع الأساسية يؤدي إلى اختلال خطير لعملية التنمية. فمن جهة، تعوق تقلبات الأسعار توقعات البلدان المصدرة للسلع الأساسية فيما يتعلق بتوليد الدخل الريعي وتخصيصه، كما تؤدي إلى عواقب شديدة الإضرار بالتخطيط الاستثماري والتطوير التكنولوجي. ومن جهة أخرى، فإن تقلبات الأسعار تجعل من الصعب على البلدان المستوردة الخالصة للسلع الأساسية أن توفر العملة الأجنبية اللازمة لدفع قيمة هذه الواردات.

باء - النظام التجاري الدولي

٣٢- لا تزال العديد من البلدان الفقيرة تسعى جاهدة إلى التعبير عن شواغلها الإنمائية في إطار النظام التجاري الدولي الحالي. ولا يزال هناك عدد من التشوهات السوقية والعوائق التي تمنع الوصول إلى الأسواق. ويشمل ذلك الحواجز والتدابير غير التعريفية، مثل المعايير التقنية المبالغ فيها واللوائح المتعلقة بالصحة والنظافة، فضلاً عن تصاعد التعريفات ودعم الصادرات في البلدان المتقدمة. والتأخر في اختتام برنامج عمل الدوحة يدل على عدم التوصل إلى اتفاق بشأن معظم هذه التشوهات أو بشأن قضية التمويل اللازم لتقديم المساعدة التقنية للتجارة والأنشطة المتصلة بها في إطار مبادرة المعونة من أجل التجارة.

٣٣- وفي العامين الماضيين، كان لعملية "الهيمنة المالية" على الأسواق الدولية للسلع الأساسية تأثير كبير على الأنماط التجارية يفوق تأثيرها على قوى سوقية أخرى، مما أدى إلى تفاقم التقلبات السعرية للسلع الأساسية الزراعية، وللطاقة، والفلزات، والمعادن، والخامات. ويُعزى ذلك إلى أن صناديق المؤشرات السلعية "تربط" (أو تجمع) العقود الآجلة المتعلقة بأنواع مختلفة من السلع الأساسية - التي تتفاوت من منتجات الحقل إلى النفط الخام والمعادن والفلزات. ومن ثم، يمكن أن تؤدي تقلبات أسعار الفلزات إلى إطلاق بيع عقد ما أياً كانت عوامل العرض والطلب الأساسية التي تؤثر، مثلاً، في أسواق السلع الأساسية الزراعية، الأمر الذي يزيد من تقلب الأسعار. وي طرح ذلك حتماً مسألة كيفية تقليل دور المستثمرين الماليين في التأثير على التقلبات السعرية دون تقويض وظيفة تلك المؤسسات المستثمرة فيما يتعلق باكتشاف الأسعار.

جيم - "لعنة الموارد"

٣٤- إن "لعنة الموارد"، وهي أن يؤدي الاعتماد القوي على عوائد تصدير الصناعات الاستخراجية إلى تقليص النمو الاقتصادي، وإلى تعميق عدم المساواة، وفي ظروف معينة إلى عدم الاستقرار السياسي، لا تزال تثير قلق البلدان النامية التي تعتمد اقتصاداتها اعتماداً كبيراً على الموارد الطبيعية. وترتبط معدلات النمو الاقتصادي المتدنية بقطاع الصناعات الاستخراجية، عن طريق التذبذب الكبير في عوائد الموارد، والصعوبات التي تواجهها في استيعاب وإدارة هذه الموارد، وما ينتج عن ذلك من مشاكل في السياسات العامة - عن طريق اختلاف سعر الصرف والعوامل والأسواق الأخرى - فيما يتعلق بتنمية قطاعات إنتاجية أخرى، ولا سيما تلك التي يمكنها أن تساهم بدرجة كبيرة في إيجاد وظائف لا تتطلب مهارات في القطاع الرسمي.

٣٥- غير أن التحليل العملي الدقيق لهذا التهديد يواجه مشاكل تتعلق بالبيانات، وصعوبات في تحديد الأسباب. ومع ذلك، وكما سبقت مناقشته في الوثيقة الأساسية لعام ٢٠٠٩، توجد العديد من الأمثلة على البلدان النامية التي نجحت في تحويل مواردها الطبيعية إلى فرص إنتاجية أوسع^(٧)؛ وتتوقف هذه النتائج على حسن أو سوء إدارة ريع الموارد الطبيعية. ولا غنى عن وجود حيز سياسي كاف لضمان فعالية إدارة ريع الموارد. وتمثل التدابير المالية - الضرائب والنفقات العامة - الأدوات الرئيسية التي يمكن للحكومات استخدامها لتحسين تقاسم المنافع التي يحققها القطاع العام، ولا سيما عند تشارك شركات كبيرة عبر وطنية في التفاوض. ولكن لا غنى أيضاً عن نظم الإدارة المالية العامة القوية والشفافة إذا أُريد تقاسم منافع الصناعات الاستخراجية على نطاق واسع. ومن الضروري أيضاً وجود أطر قانونية تشمل تصميم وتنفيذ ورصد العقود المبرمة مع شركات كبرى عبر وطنية تعمل في الصناعات الاستخراجية.

٣٦- ورغم كثرة المبادرات الرامية إلى تحسين الإدارة في البلدان المعتمدة على المعادن، يبين مؤشر درجات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية في عام ٢٠٠٩ إحراز تقدم بسيط منذ عام ٢٠٠٤، حيث جاءت ١٠ من البلدان الأكثر اعتماداً على النفط، البالغ عددها ١٥ بلداً، في الثلث الأسفل من المؤشر. والأنكى من ذلك أن البحوث التي أجرتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة^(٨) تحدد منطقة أفريقيا جنوب

(٧) للاطلاع على مزيد من المناقشات حول هذه القضايا، انظر الفرع خامساً من وثيقة الأونكتاد TD/B/C.I/MEM.2/3 المعنونة "إدماج سياسات السلع الأساسية في الاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية والحد من الفقر: التجارب الناجحة والشفافية والمساءلة"، التي كانت بمثابة مذكرة معلومات أساسية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية، المعقود في جنيف في الفترة ٣-٥ آذار/مارس ٢٠٠٩.

(٨) الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠٠٨). الزراعة العضوية والأمن الغذائي في أفريقيا. منشورات الأمم المتحدة. UNCTAD/DITC/TED/2007/15. نيويورك و جنيف.

الصحراء الكبرى بوصفها الإقليم الوحيد الذي يعاني من "لعنة الموارد"، ولذلك أطلق عليها اسم "خاصية أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى". وتُعزى هذه الخاصية أساساً إلى تدني نوعية المؤسسات في البلدان المعنية. وثمة حاجة عاجلة إلى مزيد من البحوث حول منشأ جوانب الضعف المؤسسية هذه وارتباطها بلعنة الموارد.

دال - تغير المناخ

٣٧- تبرز العلاقة المتبادلة بين تغير المناخ والزراعة الصعوبات التي تكتنف تخطيط تدابير التخفيف والتكيف المناسبة، رغم الحاجة الملحة إلى ذلك. ولا يزال التأثير العام لتغير المناخ على الزراعة يشوبه عدم اليقين. فهناك تفاوت في الاحترار العالمي من إقليم إلى آخر، غير أن قطاعي الزراعة والحراثة في البلدان النامية في جميع الأقاليم معرضان بوجه خاص لآثار التغيرات المناخية، إذ إن التغيرات البسيطة في درجة الحرارة وفي مستوى هطول الأمطار - وكذلك الصدمات المناخية - من شأنها أن تؤثر سلباً في دورات النمو وفي المحصول. ويقع العديد من أقل البلدان نمواً في مناطق مدارية أو شبه مدارية أو مناطق شبه صحراوية مهددة بخطر ندرة المياه. وتتعرض بالفعل أسباب المعيشة المرتبطة بالزراعة والحراثة للتهديد من جراء ندرة المياه العذبة في نحو ٤٠ في المائة من المناطق الريفية في العالم، كما أن التهديد المتزايد الناجم عن تغير المناخ يندرج بأضرار أشد وطأة. وفيما يتعلق بالاتجاهات الحالية، تبين البحوث التي احتج بها المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية^(٩) أن المحاصيل الزراعية في البلدان النامية قد تنخفض بنسبة ١٥ في المائة بحلول عام ٢٠٨٠. غير أن الانخفاض قد يكون أشد بكثير بالنسبة إلى محاصيل معينة وبلدان معينة، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. والواقع أنه رغم أن الانخفاض ينجم بأدنى قدر عن تغير المناخ، من المرجح أن يكون الضرر الاقتصادي الناجم عن تغير المناخ أكبر بوجه خاص في أفريقيا. وقد تتراوح التكلفة السنوية للتكيف في أفريقيا بين ٥ و ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للقارة.

٣٨- وسوف يلزم اتخاذ نهج إنمائي أكثر تكاملاً للتصدي لتحدي تغير المناخ في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية، ولا سيما في أفريقيا. ومن شأن هذا النهج أن يسهم في التصدي للتحدي الإنمائي الأكبر المتمثل في التغلب على سلسلة جوانب الضعف الاجتماعية الاقتصادية المتداخلة التي يمكنها أن تعوق تطلعات النمو وأن تعرض البلدان المعتمدة على السلع الأساسية لصدمات يتعذر حلها. وتشمل أوجه الضعف هذه، فيما تشمل، ضيق القاعدة الاقتصادية، ومحدودية الحصول على الموارد المالية، وانعدام الأمن الغذائي، وتدهور الأحوال الصحية، ولا يمكن التصدي لها إلا بحشد واستثمار موارد كبيرة.

(٩) Von Braun J (2008). Impact of climate change on food security in times of high energy prices

٣٩- وينبغي لأي نهج متكامل أن يبدأ بتقييم أوجه الضعف المحلية المعرضة للتهديدات المناخية القائمة، بما في ذلك تقييم طبيعتها التقليدية ودرجاتها القصوى، فضلاً عن تقييم مدى نجاح السياسات والممارسات الإنمائية القائمة في تقليص أو زيادة أوجه الضعف تلك. غير أنه نظراً لأن تحدي التكيف في الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية لا يمكن التصدي له إلا بالاستثمارات الكبيرة الحجم، بما فيها الاستثمارات التي تساعد على التنوع في مجالات جديدة من الأنشطة الاقتصادية، فإن المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي، بما في ذلك الوصول بصورة يمكن التنبؤ بها إلى مصادر التمويل الإنمائي الميسورة التكلفة، سيكون عنصراً حاسماً للنجاح. وينبغي للبلدان النامية، بدورها، أن تولي أولوية لصياغة خطط التكيف وأن تستفيد من الخبرات المتاحة من عمليات تمويل التكيف في وضع مزيد من الاستراتيجيات المتكاملة والشفافة، التي تشمل التشاور الوثيق مع المنتجين والمستهلكين ومشاركتهم.

٤٠- وفي السياق نفسه، أدت أيضاً وجهات النظر المختلفة بين مؤيدي الزراعة العضوية، بوصفها الطريق إلى التنمية الزراعية المستدامة في أفريقيا، والمدافعين عن الثورة الخضراء القائمة على التكنولوجيا، إلى احتدام الجدل. وفي هذا الصدد، بينت البحوث المشتركة بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، التي استندت إلى ١١٤ حالة في أفريقيا، أن التحول إلى الإنتاج العضوي أو شبه العضوي أسفر عن زيادة في الإنتاجية الزراعية بنسبة ١١٦ في المائة. ورغم الحجج القوية التي تدعم تبني التكنولوجيا الأحيائية من أجل تحقيق ثورة خضراء في أفريقيا، ثمة أسباب توجب الحذر، منها الاعتماد الشديد على استيراد الأسمدة وغيرها من الكيماويات الزراعية، وما يتصل بذلك من خسائر في مجال التنوع البيولوجي الزراعي. وأسفر ظهور مبادرات مؤيدة للتكنولوجيا مموله تمويلًا مكثفًا، مثل تحالف الثورة الخضراء في أفريقيا، عن احتدام النقاش حول نموذج التنمية الزراعية الأنسب للقارة. غير أن ضرورة التكيف مع تغير المناخ ينبغي أن تعزز الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز البحث والتطوير في مجال الزراعة التكميلية - ولا سيما في حالة أفريقيا، حيث توجد فجوة عميقة بين الإنتاج الزراعي الحالي وبين الإمكانيات الزراعية المتاحة. ولا غنى عن الآليات الدولية من أجل دعم أنشطة البحث والتطوير في مجال الزراعة التكميلية وكذلك نقل التكنولوجيا المتاحة.

رابعاً - الملاحظات الختامية

٤١- يمكن تحديد أربعة عوامل رئيسية كان لها أبلغ تأثير على تطورات الأسعار في أسواق السلع الأساسية خلال عام ٢٠٠٩، هي الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية؛ و"مجموعة الحوافز" التي نفذتها لاحقاً بعض بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبعض الاقتصادات الناشئة؛ و"الهيمنة المالية" على أسواق السلع الأساسية؛ وأخيراً، الأحوال الجوية، ولا سيما فيما يتعلق بالسلع الأساسية الزراعية.

٤٢ - وقد تفاقم الانهيار في الأسعار الدولية للسلع الأساسية بفعل الانكماش الشديد في الطلب في الاقتصادات المتقدمة وفي العديد من الاقتصادات الناشئة، مما أدى إلى انخفاضات شديدة في حجم التجارة الدولية في السلع الأساسية. كما أثرت الأزمة العالمية، التي بدأت في شكل أزمة مالية، تأثيراً سلبياً على النظام المصرفي، مما حدا به إلى التوقف الفعلي عن تقديم القروض، وبذلك حرم كلاً من منتجي السلع ومشتريها من الحصول على التمويل. وتسبب عدم منح القروض في ذروة الأزمة في مزيد من الانكماش في تجارة السلع الأساسية، ومن ثم أدى إلى مزيد من الانهيار في الأسعار.

٤٣ - ويرجع إلى مجموعة الحوافز العامة اللاحقة، ولا سيما مجموعة الحوافز الصينية، الفضل في انتعاش أسعار معظم فئات السلع الأساسية - في مجالات الزراعة والطاقة والتعدين والفلزات. ولذلك، ينبغي أن يولى اهتمام من جانب منتجي السلع الأساسية والمجتمع الإنمائي الدولي على السواء لكيفية المحافظة على الطلب والأسعار عندما يبدأ تأثير مجموعات الحوافز في الضعف، ولا سيما إذا استمر ضعف الانتعاش الاقتصادي. غير أنه في التحليل النهائي سوف تعتمد استمرارية الانتعاش الوليد في المستقبل المنظور على السياسات الاقتصادية والمالية التي تتخذها بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاقتصادات الناشئة الرئيسية. ومن ثم، من الممكن أن تواجه أسواق السلع الأساسية مزيداً من تقلبات الأسعار ريثما يحدث انتعاش اقتصادي قوي وذاتي البقاء.

٤٤ - وفي العامين المنصرمين، أدت "الهيمنة المالية" على أسواق السلع الأساسية إلى تفاقم تأثير الأحوال الجوية على أسعار السلع الأساسية الزراعية، وكذلك على أسعار السلع الأساسية الصلبة. ويُعزى ذلك إلى أن صناديق المؤشرات السلعية "ترتبط" (أو تجمع) العقود الآجلة المتعلقة بأنواع مختلفة من السلع الأساسية، تتفاوت من منتجات الحقل إلى النفط الخام والمعادن والفلزات. ومن ثم، يمكن أن تؤدي تقلبات أسعار الفلزات إلى إطلاق بيع عقد ما أياً كانت عوامل العرض والطلب الأساسية التي تؤثر، مثلاً، في أسواق السلع الأساسية الزراعية، الأمر الذي يزيد من تقلب الأسعار. وي طرح ذلك حتماً مسألة كيفية تقليل دور المستثمرين الماليين في التأثير على التقلبات السعرية بعيداً عن العوامل السوقية الأساسية دون تفويض وظيفة تلك المؤسسات المستثمرة فيما يتعلق باكتشاف الأسعار.

٤٥ - وأخيراً، تواصل الأحوال المناخية تأثيرها المستديم على عرض معظم السلع الأساسية الزراعية، فتتحرك الأسعار إلى اتجاه أو إلى آخر. ولا يسري ذلك في البلدان المنخفضة الدخل المنتجة للسلع الأساسية فحسب، وإنما أيضاً في بعض الاقتصادات النامية الأكثر تقدماً، مثل الأرجنتين والصين. وفي السنوات الأخيرة، بينت الأدلة الداعمة المتعلقة بتغير المناخ أو الاحترار العالمي أن تأثير الطقس على إمدادات السلع الأساسية الزراعية قد يتفاقم. وفي ضوء النتائج المختلطة لمؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالمناخ، المعقود في كوبنهاغن في كانون

الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قد يرغب الخبراء في مناقشة بدائل أخرى على الصعيدين الدولي والوطني للتصدي لهذه الظاهرة أو احتوائها.

٤٦ - وثمة بضع قضايا مستديمة قد تشغل بال الخبراء، تشمل ما يلي:

- (أ) كيفية التصدي لتشوهات النظام التجاري المتعدد الأطراف. وهل يُمكن اتفاق يُبرم في الدوحة - إن أمكن التوصل إليه - من التصدي لهذه القضايا بصورة مناسبة؟
- (ب) هل توجد مبادرات جديدة تتعلق بالسياسات العامة للتصدي "للجنة الموارد"؟
- (ج) كيف يمكننا تحسين المعلومات السوقية ونظم الإنذار المبكر بحيث تقدم إشارات إلى المشاركين في السوق ومنظمي السوق للسيطرة على دورات الانتعاش والكساد الكثيرة في أسعار السلع الأساسية؟
- (د) هل من الممكن أن نتوقع، بدقة أعلى، الطلب المستقبلي على مختلف فئات السلع بطريقة يمكن أن تشكل الأساس لقرارات استثمارية مستنيرة تحقق مزيداً من المرونة في استجابة عرض السلع الأساسية للتغيرات في الطلب عليها؟